المقاولاتية، النموذج التنموي الجديد:

تجربة خريجي التعليم العالي في الجزائر

Entrepreneurship, a new development model: the experience of graduates of higher education in Algeria

براهيمي أم السعود [1]،

[1] كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا ، جامعة زيان عاشور– الجلفة– (الجزائر)، messocio@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/01/09 تاريخ القبول:2021/04/04 تاريخ النشر: جوان/2021

الملخص

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على واقع المقاولاتية باعتبارها نموذجا تنمويا جديدا اقترحته الحكومة الجزائرية على الشباب خريجي التعليم العالي بكل تخصصاته، من خلال منحهم فرص خلق وانجاز مشاريع استثمارية من اختيارهم، يتم تنفيذها تحت رعاية هيئات عمومية معينة تساعدهم ماديا وترافقهم بواسطة خبراء يدعمونهم بالخبرة والتوجيه والارشاد. غير أن الواقع الاقتصادي وبعد عدة سنوات لم يعكس النتائج المتوقعة وذلك لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية، تكشف عنها بعض الدراسات الميدانية في هذا المجال. فالباحثون الذين نستند إليهم في هذه الورقة، يشيرون الى عدد من الاختلالات بعضها على مستوى التعليم العالي مثل مستوى المهارات والخبرة والكفاءات المكسبة من قبل الطالب والأخرى تتعلق بالمقاول المستقبلي نفسه، من حيث طموحه وسماته الشخصية مثل روح المسؤولية ودرجة الطموح والكاريزما والجرأة وتحدي المخاطر الى غير ذلك من السمات الشخصية الضرورية لإنجاح مثل هذه الأنشطة.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية ، النموذج التنموي الجديد، التعليم العالي

Abstract

The objective of our article is to highlight the reality of entrepreneurship as a new model of development proposed by the Algerian government to young graduates of higher education whatever their specialties. Indeed, the state offers them the possibility of creating investment projects of their choice, which they implement under the aegis of certain public organizations that support them financially and accompany them through experts to guide them in the execution of their projects. However, the economic reality after several years does not reflect the expected economic results and that because of objective and subjective reasons, revealed by some field studies in this area. The researchers in question, point to a number of dysfunctions, some at the level of higher education, such as the level of abilities, skills and

المؤلف المرسل: براهيمي أم السعود ، الإيميل المهني: messocio@gmail.com

experience acquired by the student, and others related to the personality of the future entrepreneur himself such as the spirit of responsibility, the degree of ambition, the charisma, the daring, the challenge of risk and other personal characteristics necessary for the success of such activities.

Key words: Entrepreneurship, development model, higher Education JEL Classification : E26, C97,…

مقدمة

شهد المجتمع الجزائري تفاقم ظاهرة البطالة واتساع رقعتها بين صفوف الشباب منذ بداية التسعينات من القرن الماضي وذلك بعد تطبيق مخطط إعادة الهيكلة المفروض من قبل صندوق النقد الدولي على البلدان التي دخلت في أزمات مالية حادة. وقد تم إثر ذاك، انتهاج سياسة الخوصصة، لجأت اليها الحكومة الجزائرية كحل مستعجل، تمثلت في تشجيع الشباب ومساعدتهم في إنشاء مؤسسات مصغرة يمكنهم من خلالها تجسيد مشاريع استثمارية متنوعة من شأنها خلق مناصب العمل والمساهمة في ذات الوقت في رفاهية المجتمع وازدهاره. فمفهوم المقاولاتية بصفته نموذجا تنمويا جديدا، أصبح في قلب النقاش حول التسيير العصري في الدول المتقدمة في ظل عولمة الاقتصاد، والواقع أن هذا الاهتمام الكبير، مبرراته الديناميكية الواضحة التي تتميز بها المؤسسات ذات الحجم الصغير خاصة فيما يتعلق بالتوظيف. فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأي مجتمع، أصبحت اليوم، مرتبطة بقدرة الأفراد على خلق وتطوير سلع وخدمات جديدة ومتنوعة مما يجعل الشباب الجزائري خريج الجامعة، باعتباره المورد البشري، أمام تحديات كبرى تتمثل في الاستجابة لمتطلبات اقتصاد السوق. غير أن تحقيق هذا الهدف الطموح، يستدعي مجموعة من العوامل المتداخلة منها البيداغوجية والتكوينية على مستوى الجامعة والشخصية المتمثلة في ميول الشباب الى مثل هذه الأنشطة واستعداده الى مواجهة مقتضياتها والتفاعل معها مما يجعلنا نطرح السؤال التالي:

هل شروط تطوير المقاولاتية بين الطلبة الجامعيين متوفرة في بعديها البيداغوجي والشخصي؟

1 –مبررات البحث

1-1- أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يتناول من جهة، المقاولاتية باعتبارها النموذج التنموي الجديد الذي تبنته الحكومة الجزائرية منذ مطلع القرن الحالي إثر انتقالها من نمط التسيير الاقتصادي الموجه الى التسيير الاقتصادي الحر ومن جهة أخرى، التعليم العالي الذي هو من المفروض المصدر الأساسي وبامتياز، للموارد البشرية الحاملة للمعارف والكفاءات والمهارات التي تقتضيها ممارسة هذا النوع من النشاط.

1-2- أهداف البحث

أ- تعريف مفهوم المقاولاتية باعتباره النموذج التنموي الجديد،

ب-تحديد طبيعة العلاقة المفترضة بين المقاولاتية والتعليم العالي،

ج-استعراض تجربة الشباب الجزائري في مجال المقاولاتية.

1-3-إشكالية البحث

بالرغم من الإصلاحات التي أدخلت على التعليم العالي من خلال إدراج نظام "ل م د" الذي كان من شأنه بعث ديناميكية جديدة على مستوى المسارات البيداغوجية من أجل تزويد الطالب بكفاءة وبخبرة تجعله قادرا على تطبيق المعارف المكتسبة واستغلالها استجابة للنموذج التنموي الجديد. غير أن المشروع الطموح المتمثل في تطوير مفهوم المقاولاتية بين خريجي التعليم العالي لم يجد له الصدى المتوقع كما أشارت معظم الدراسات، مما يدفعنا الى البحث عن تفسير علمي لهذه الإشكالية التي أصبحت مطروحة أمام التعليم العالي .

2- مفهوم المقاولاتية

أصبح مفهوم المقاولاتية شائع الاستعمال خاصة بعد أن تناول العديد من الاقتصاديين والإداريين مسألة المبادرة الفردية ومن بين هؤلاء يعد (Drucker,1985 :12)" من الأوائل الذين أشاروا سنة 1985، الى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاديات التسيير الموجه الى اقتصاديات المقاولاتية. وقد أخذ مفهوم المقاولاتية معناه الواسع في عالم الأعمال الحرة الياباني أين تنتشر المقاولاتية نتيجة التقدم التكنولوجي والسلعي والخدماتي، حيث أن مصطلح المقاولة كان يرمز الى التجديد والابتكار، أما إدارة الأعمال فإنها تعبر عن إنشاء مشروع جديد أو تقديم فعالية مضافة الى الاقتصاد . (Bernoux,1985 :51)

وينظر علماء الاجتماع الى مفهوم المقاولاتية باعتباره سلوكا اجتماعيا يساهم في الحراك الاجتماعي من جهة وفي التغير الثقافي من جهة أخرى ، وذلك أن تكيف أعضاء المجتمع مع الابتكارات، يتوقف على قدرة المقاول على توسيع استهلاك المنتجات الجديدة، مادية كانت أم معنوية وفرضها على نطاق واسع (Gaglio,2011 :62)

2-1- .المقاولاتية : النموذج التنموي الجديد

يجد مفهوم روح المقاولة (l'esprit d'entreprise) في الوقت الراهن، مكانه في قلب النقاش حول التسيير العصري وبالتالي فإن مصطلح المقاولاتية (l'entrepreneuriat) أصبح متداولا في الدول المتقدمة والواقع أن هذا الاهتمام الكبير، أصله الديناميكية الواضحة التي تتميز بها المؤسسات ذات الحجم الصغير، خاصة فيما يتعلق بالتوظيف. فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأي مجتمع غدت اليوم ، مرتبطة بقدرة أفراده على خلق وتطوير سلع وخدمات جديدة، ولذا فإن خلق النشاطات

وتكثيف المقاولات يساهم في هذه العملية و عليه فإنه بات من الضروري إدماج خريجي التعليم العالي وإشراكهم في الوصول الى هذه الأهداف التنموية (Fortin,2002 :16)

إن المؤسسات الكبرى كما تجزم الباحثة الفرنسية (Leger-Jarinou,1999 :18) ، لم تعد نموذج التسيير الوحيد، بل المؤسسات الصغرى و المتوسطة (PME) بفضل مرونتها وقدرتها على خلق مناصب الشغل، أصبحت النموذج الجديد الأكثر طلبا خاصة بعد تقليص حجمها المتوسط، الشيء الذي أدى بالمقاولاتية الى الانتشار السريع. فالمقاول كما تضيف، هو الفاعل في التغيير في لحظة معينة، وهو ذلك الذي يعلن القطيعة من الروتين ويتجاوز العادات: عادات العمال وكذلك عادات المستهلكين ويواجه المقاول العديد من المقاومات وكل قوته تكمن في القدرة على التصدي لها. ومن أهم الأسباب الداعية الى روح المبادرة (esprit d'entreprise) والاعتماد على النفس، يمكن الإشارة الى سياسة تقليص العمل المأجور التي اعتمدتها معظم الحكومات في العالم والتي ترتب عنها بروز أشكال جديدة للعمل على غرار الأنشطة المتعددة (pluri-activité)أو النشاط المهني الذي يدفع بالأفراد الى التصرف بحرفية ويجبرهم أكثر من ذي قبل، على الالتزام بالاستقلالية والتحلي بروح المسؤولية حتى داخل المؤسسات الكبرى (intrapreneuriat)، فكل فرد بهذا المعنى، عليه أن يتصرف كعامل مستقل، ذلك أن الحجم المصغر للمؤسسات الحديثة ،أصبح مصدرا يساعد على التنافس لأنه يعتمد على دور الثقة بالنفس وروح المسئولية في التسيير وهذه الثقة هي أساس روح المبادرة والابتكار .(Leger-Jarinou,1999 :23) لقد أصبح من الواضح أن الدول المتقدمة ذات الاقتصاد المتطور، تولي المؤسسات المصغرة اهتماما كبيرا وذلك لما تقدمه من مساهمة ايجابية في تشغيل الشباب خاصة مع تقليص التوظيف في القطاع العمومي، و يشير (Surlemont,2008 :1-14) الى أن 15% من هذه المؤسسات ذات النمو السريع، تساهم بنسبة 94% في خلق مناصب الشغل، كما أن 67% من الابتكارات تبادر بها المؤسسات المصغرة في فرنسا.

هذه الحقائق أدت الى الاهتمام بالمقاولاتية التي عرفت انتشارا كبيرا في العشريتين الأخيرتين، حيث أنه أصبح ينظر الى المقاول بصفته المحرك الاستراتيجي في إعادة بناء الاقتصاد وخلق مناصب الشغل والنمو ولذا أصبح دعمه يشكل عنصرا أساسيا في الأجندة السياسية لأغلب الحكومات. فتنامي الاهتمام بالنشاط المقاولاتي، رافقه بصفة منطقية بروز مذهل لتوجهات تربوية تكوينية في مجال الأعمال الحرة.

2-2- تعليم المقاولاتية

إن التطور الثقافي المتنامي ما بعد الحداثة، أدى بالأفراد الى ضرورة المبادرة في جميع المجالات، فكل إطار وفق (pain,2011 :37) ، عليه أن يكون حاملا لمشروع، لأن أنماط التسيير الحديثة، تقتضي تنمية الاستقلالية الذاتية والقدرة على مواجهة المخاطر والشجاعة والسرعة في اتخاذ القرارات، كما أنها تقتضي روح المسؤولية والعديد من القدرات مثل :تحديد الفرص الخلاقة للقيمة المضافة والاستشراف وردة الفعل السريعة وحل المشاكل....الخ

لقد عرف تعليم المقاولاتية انتشارا كبيرا خلال السنوات الأخيرة إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الرائدة في مجال عمال المعرفة بالإشارة الى الشباب الذين يوظفون معارفهم لبناء مشاريع استثمارية.

إن تعليم المقاولاتية كما يؤكد (Fayolle,2001 :29) أصبح يشكل بيداغوجية تربوية لا تخص مدارس علوم التسيير (management) فقط بل أن أغلب المدارس تسعى كلها وراء تطوير عملياتها التكوينية الخاصة بالمقاولاتية" . ويضيف أن دول الغربية منذ بداية سنوات 2000 دخلت في مرحلة الهيكلة مع إنشاء أجهزة مختلفة وهياكل مقاولاتية حول الجامعات وقد أصبح تعليم المقاولاتية موضوع الساعة في أغلب الدول الأوروبية.

من المسلمات البديهية اليوم كما يؤكد (Billet,2009 :17) ، أنه أصبح من الممكن أن نتعلم المقاولاتية، ويعتبر (Drucker من مؤيدي هذا الطرح حيث أنه يقر بأن المقاولاتية مادة علمية (discipline) و كأي مادة يمكنها أن تدرس حيث لا يوجد إنسانا مبرمجا وراثيا ليكون مقاولا ولا يولد الإنسان مقاولا، فالمقاولاتية كما يضيف، هي عبارة عن نمط من السلوك وهي اتجاه يمكن تشجيعه وتدعيمه أو عكس ذلك كبحه وعلى العموم، يمكن للفرد أن يتعلم تغيير سلوكه ويستطيع ذلك. أما اللجنة الاقتصادية الأوربية فقد أكدت في تقريرها سنة 2005 أن تعليم وتعلم المقاولاتية، يقتضي تنمية المعارف والكفاءات والاتجاهات والسمات الشخصية وفق سن وتطور التلاميذ أو الطلبة. ففي التعليم الابتدائي، تهدف هذه البيداغوجية الى تشجيع التلاميذ على الإبداع والمبادرة الفردية والابتكار والعمل باستقلالية تامة وذلك لتطوير اتجاهاتهم نحو المقاولاتية مما يعود عليهم بالمنفعة في حياتهم الخاصة وفي الطور الثانوي يتضمن هذا التعليم محورين في آن واحد : تحسيس التلاميذ بأن النشاط المستقل قد يشكل مسارا مهنيا من جهة ومن جهة أخرى العمل على أن يتعلموا طرق إنشاء المقاولة بواسطة التطبيق والتكوين النوعي.

وعلى مستوى التعليم العالي فإن الطلبة يتعلمون انجاز مخطط المقاولة ويكتسبون كفاءات ومهارات مرتبطة بمناهج تحديد وتقييم الأبعاد التجارية (Surlemont,2008 :14-1)

3-تجربة المؤسسات المصغرة في الجزائر

ظهرت المؤسسات المتوسطة والصغيرة، في أواخر القرن المنصرم كاستراتيجية تنموية حديثة تعتمد عليها المجتمعات المتقدمة في سياساتها الاقتصادية وذلك نظرا لقدرتها على خلق مناصب الشغل وبالتالي خلق الثروة وتوزيعها. غير أن هذه المؤسسات تقتضي على رأسها مسيرا (مقاولا) ليس بالمعايير المهنية المعتادة، بل بمواصفات ومقاييس الجودة الجديدة والميزة التنافسية التي يفرضها اقتصاد السوق في ظل العولمة. فالتعليم العالي ونظرا لهذا الواقع الجديد، أصبح مجبرا على إعادة النظر في محتوى برامجه البيداغوجية وأساليبه التربوية استجابة للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الراهنة. فالإصلاحات المتتالية التي عرفها النظام التربوي في الجزائر منذ الاستقلال كان هدفها في كل مرة، محاولة التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المستجدة في المحيط الوطني والعالمي. وعليه فإن إصلاح) LMD ليسانس ماستر

دكتوراه) كان يرمي الى دعم القطاع الاقتصادي، من خلال تتويج مسار الطالب الجامعي بشهادة تأهيل تعكس كفاءات وقيم العمل الجديدة تجعل منه موردا بشريا ومقاولا محتملا، يرتكز عليه المجتمع في تقدمه نحو مستقبل آمن ومزدهر. وقد تجسدت هذه الشراكة بصفة خاصة بعد استحداث أجهزة للدعم المالي والتكوين والمرافقة لأصحاب المؤسسات المصغرة.

3-1 - الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

لقد اعتمدت السياسة الاقتصادية الجزائرية بعد الاستقلال، على النهج الاشتراكي الذي يشجع القطاع العام على حساب القطاع الخاص غير أن انخفاض المداخيل من العملة الصعبة في الثمانينات أظهر اختلالات على مستوى القطاع العام مما أدى بالسلطات الجزائرية الى القيام بإصلاحات شاملة تهدف الى الانتقال من الاقتصاد الموجه الى الاقتصاد الليبرالي، وعليه فإنه منذ الثمانينات من القرن الماضي، تم تطبيق مجموعة من الإصلاحات الهيكلية على مستوى المؤسسات الاقتصادية تمثلت في إعادة الهيكلة العضوية والمالية واستقلالية المؤسسات العمومية التي تلتها خوصصة المؤسسات العاجزة والمفلسة .(Brahim Errahmani,2002) ويمكن في هذا الصدد، الإشارة الى الأسباب الرئيسية التي أدت الى الإصلاح الاقتصادي والتي يلخصها (Bouzidi,1999 :107) في العناصر التالية:

* التمسك بخيار الصناعات المصنعة منذ السبعينات، كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الاشتراكي حيث تم الاعتماد على الصناعة على حساب الزراعة كما كانت سياسة التخطيط تغض النظر عن التسيير الاقتصادي الراشد إضافة إلي تدعيم القطاع العام على حساب القطاع الخاص ،
* تراجع أسعار النفط خلال ثمانينات القرن الماضي أدى الى انخفاض الاستثمارات وموارد الدولة التي كانت تعتمد بصفة كلية على المحروقات ،
* ارتفاع حجم الواردات من السلع و الخدمات،
* الاعتماد الكلي على القطاع المصرفي في تمويل الاستثمارات المخططة وفقا للتسيير المركزي، حيث لم تعد وظيفته سوى خدمة الخزينة مما أدى الى عدم استفادة القطاع الخاص من القروض بالشكل الكافي.

على إثر هذه العوامل وتجلياتها على الساحة الاقتصادية الوطنية، تم إصدار قانون الاستثمار لسنة 1993 الذي يمكن اعتباره نقطة الانطلاق بالنسبة للقطاع الخاص في الجزائر مما جعله يسترجع مكانته داخل الاقتصاد الوطني. وقد تأكد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كإستراتيجية جديدة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة، بعد إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم مباشرة بعد ذلك، توجيه مبادرات القطاع الخاص الى الاستثمار في هذا النمط من المؤسسات ودفعه الى العمل المنتج و فتح المجالات أمامه للمشاركة بصفة فعالة في الكثير من النشاطات الاقتصادية الإنتاجية التي كانت حكرا على القطاع العام(Gharbi,2011:8)

3-2- نشأة المؤسسات المصغرة في الجزائر

يتلخص تعريف المؤسسات المصغرة في القانون المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كونها مؤسسات إنتاج السلع والخدمات، تشغل ما بين عامل واحد إلى 9 عمال، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 20 مليون دينار جزائري ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار جزائري .وقد عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا سريعا بعد سنة 2000 وذلك نظرا للمزايا والتحفيزات التي تم تقديمها في هذا الإطار. وتمثل المؤسسات المصغرة القسط الأوفر حيث تتميز بطابعها العائلي وتخصصها في إنتاج السلع الاستهلاكية على حساب السلع الوسيطة والتجهيزات. وفيما يلي عدد من تجلياتها على الساحة الاقتصادية :

* ترقية روح المبادرة والابتكار الفردية والجماعية خاصة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني ،
* الحد من مظاهر التخلي عن بعض الأنشطة وامتصاص المسرحين من عملهم بسبب إعادة هيكلة قطاعات النشاط الاقتصادي ،
* إعادة تنشيط الصناعات التقليدية و المناولة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية ،
* ترقية وتثمين الثروة المحلية وتحقيق الاندماج والتكامل بين مناطق الوطن ،
* تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة لكنها تفتقد القدرة المالية والإدارية الضرورية لتحويل أفكارها الى مشاريع واقعية (Gharbi,2011 :12).

وباعتبار هذه العناصر، أصبح إنشاء المؤسسات المصغرة، مشروعا يحتل حيزا كبيرا من اهتمام الحكومة، خاصة مع تزايد المكانة والدور الذي باتت تلعبه استراتيجيا، في مختلف برامج التنمية المستقبلية. غير أن هذه المبادرة الطموحة اصطدمت بعوامل عديدة تظافرت و حالت دون نجاحها. فالمؤسسات المصغرة وبالرغم من محاولتها المساهمة في خلق الثروة وتوزيعها إلا أنها لم تستطع إخفاء معاناتها في مسارها التنموي حيث أن هذه التجربة وإن كانت قصيرة إلا أنها أبرزت بعض العراقيل تسببت فيها عوامل مادية تتمثل في صعوبة الوصول الى مصادر التمويل وعوامل إدارية تتمثل في الممارسات البيروقراطية والتنظيمية البطيئة وعوامل بشرية تتمثل في ضعف التأطير وعوامل بيداغوجية تكوينية واضحة تخص المقاول الشاب. وعليه فإن السلطات المعنية، أخذت على عاتقها حل هذه المشاكل وذلك بإنشاء عددا من الأجهزة من شأنها دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة من جهة ومن جهة أخرى القيام بإصلاح بيداغوجي على مستوى التعليم العالي يتمثل في ادراج نظام "ل م د" لمرافقة مشروع المؤسسات المصغرة . (Dahman,2016)

3-3- أجهزة تشغيل الشباب

تم إنشاء أجهزة ذات طابع إداري اقتصادي واجتماعي في آن واحد من أجل مرافقة المقاولين المحتملين في مشوارهم المهني، أبرزها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (Ansej) التي استحدثت

بموجب (المرسوم التنفيذي رقم 96- 296، المؤرخ في 8 سبتمبر 1996) ، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها. فهي بهذا المعنى، هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع تشغيل الشباب خاصة خريجي التعليم العالي والتكوين المهني، الذين ينشؤون مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات.

أ- مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تضطلع هذه الوكالة بالمهام الآتية :

*تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية،
*تسير وفقا للتشريع والتنظيم الذي يخضع لهما الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الأغلفة التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها،
* تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها،
*تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات،
*تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.

ب-كيفية مرافقة المقاول الشاب تتم عملية مرافقة المقاول من طرف الوكالة على النحو التالي:
*تضع تحت تصرف الشباب كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم ،

*تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض ،
*تقيم علاقات متواصلة مع المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها،
*تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير .

4- الإصلاح الاستراتيجي للتعليم العالي

تبعا لتعهده بالتكفل بمتطلبات التنمية في ظل عولمة الاقتصاد، أدرج قطاع التعليم العالي إصلاحا جديدا يسند للجامعة دورا مركزيا يتمثل في الاستجابة لتطلعات المواطنين، خاصة الشباب، في بناء

مشروعهم المستقبلي من خلال تكوين عالي نوعي، يمنحهم مؤهلات ضرورية للاندماج في سوق العمل من جهة ومن جهة أخرى، تلبية حاجة القطاع السوسيو اقتصادي في البحث عن الميزة التنافسية والجودة من خلال ضمان موردا بشريا نوعيا قادرا على المبادرة والابتكار والإبداع في ظل العولمة واقتصاد السوق. هذه الدوافع أدت بالجامعة الجزائرية على غرار أغلب البلدان العربية المجاورة، الى تبني نظام " ل م د" المستعار من الدول الأنجلو سكسونية والذي من المفروض أن يتوج الطالب من خلاله، في آخر مساره الجامعي، بشهادة تؤهله لممارسة مهنة حرة وتسيير مشروع استثماري من تصميمه (Kelfaoui,2008 :143-170) ينبغي الاشارة هنا الى أن نظام التعليم العالي في الجزائر قد مر بعدة مراحل تميزت بمجموعة من الإصلاحات تهدف في كل مرة، الى الاستجابة لمتطلبات المحيط السوسيو اقتصادي الوطني من جهة و مواكبة تطور العلوم و التكنولوجية المستمر في العالم من جهة أخرى. فبالرغم من الجهود المبذولة في هذا الصدد، إلا أن بعض الاختلالات الوظيفية، خاصة أمام الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي، أخذت بالتراكم على مر السنين مما أدى بالجامعة الى التخلف نسبة لما يجري حولها في المحيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي . ولذا فإن اللجنة الوطنية لإصلاح النظام التربوي (CNRSE)و في تقريرها النهائي، أشارت الى التصحيحات التي ينبغي إدراجها داخل النظام التكويني الجامعي حتى يمكنه التكيف والتماشي مع مختلف المستجدات داخل الوطن وخارجه (Gouati,2009 :61-77)وعليه فإن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قامت بتحديد استراتيجية عقدية من أجل تنمية القطاع والنهوض به خلال مرحلة 2004-2013 وذلك على ضوء تعليمات وتوجيهات مخطط تنفيذ إصلاح النظام التربوي الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 2002/04/30.

ويتمثل المحور الرئيسي داخل هذه الاستراتيجية في انجاز وتنفيذ إصلاحا شاملا وعميقا، يبدأ بتنصيب هندسة جديدة للدروس مع تحيين وترقية مختلف البرامج البيداغوجية الى المستوى المطلوب وإعادة تنظيم التسيير البيداغوجي .(Mers,2004) وانطلاقا من هذه المبادئ أصبح من الضروري والمستعجل، أن تمنح الجامعة الجزائرية كل الوسائل البيداغوجية والعلمية والبشرية والمادية والبنيوية التي تمكنها من الاستجابة لتوقعات المجتمع وكذلك الانسجام مع توجهات التعليم العالي الجديدة في العالم. ولهذا الغرض تم أدراج نظام "ل م د " كإصلاح جديد دخل حيز التنفيذ سنة 2004/2003 يهدف الى تحقيق التناغم بين نظام التكوين العالي والساحة الاقتصادية داخل وخارج البلاد مما يجعله رافعة للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية على أساس البحث العلمي والابتكار وذلك من خلال تنمية القدرة على مواجهة تحديات مجتمع المعرفة لدى حاملي الشهادات العليا . (Dourari,2012)

4-1- المبادئ البيداغوجية لنظام "ل م د "

يتبنى نظام "ل م د" عددا من المبادئ الأساسية التي تعهدت الجامعة الجزائرية بالعمل بها، أولها ضمان تكوين يجمع بين النوعية والميزة التنافسية مع توجيه البحث العلمي والتكنولوجي نحو إنتاج المعرفة

وتأكيد العلاقة بين الجامعة والمحيط السوسيو اقتصادي الوطني والعالمي. كما تعهدت الجامعة بتطوير آليات تضمن التكيف المستمر مع تطور المهن وإعطاء مفاهيم الكفاءة والميزة التنافسية معانيها الشاملة إضافة الى الوعود بوضوح المسارات التكوينية وتحسين قابلية التوظيف لدى حاملي الشهادات. فمثل هذه المبادئ أدت بالدول الأنجلو سكسونية الى المساهمة في التنمية المستدامة من خلال تشجيع المبادرات الفردية وابتكار المشاريع الاستثمارية مما مكنها من رفع تحديات العولمة الكبرى . (Mers,2004)

أ- نظام "ل م د" بين الواقع والمتوقع

يشير الباحث (Mameri,2011 :6) الى أن الكلمات السيدة في هذا النظام تتمثل في : الحركية الداخلية والخارجية وتناغم التكوين و المرونة والحرية واستقلالية الطالب المتعلم في اختيار مساره التكويني إضافة الى المعارف ذات الأبعاد المتعددة مثل الابتكار البيداغوجي أو إمكانية التعليم بالحضور (présentiel) أو عن بعد (distantiel) وتنمية المبادرات الفردية والابتكار. غير أن هذه الميزات ذات الديناميكية الشمولية والعالمية التي أغرت أصحاب القرار، تم تفجيرها بفعل طريقة تطبيق هذا النظام في الجزائر. أما عن مبدأ حركية الطالب، يشير الباحث الى أن وزارة التعليم العالي لا تزال تسير الدفعات وتفرض توجيه المسجلين الجدد وعليه لم يعد للحركية معنى في هذه الحالة. ويضيف أن هذا النظام القائم جزئيا على عمل الطالب الشخصي وليس الحضوري، يقتضي التوفير الواسع لوسائل الإعلام بصفتها أدوات يستحيل هذا النوع من العمل بدونها في حين أنها شبه غائبة داخل مؤسساتنا وتذهب (Tefiani,2006 :99) الى أن إدماج التكنولوجيات الحديثة في الوسط الجامعي، لا يعني بالضرورة تغيير استراتيجية المداخلة التربوية ولا الأخذ بعين الاعتبار بعد "التعلم " في العلاقة البيداغوجية وبالتالي يتم توفير هذه الوسائل ويكون تشغيلها من قبل الطلبة في إطار الدرس الأكاديمي. وعليه كما تستنتج الباحثة، فإن اللجوء الى المعلوماتية وإن توفرت وسائلها، فإنه لا يعيد النظر لا في استراتيجية التعليم ولا في العلاقة بالمعرفة ولا حتى في بنائها.

أما فيما يتعلق بسير عملية الإصلاح، فإن إدارة الوزارة كما يؤكد (Rouag,2005 : 38) لم تكن في مستوى الاحتياط المطلوب فالنصوص المسيرة لتنظيم "ل م د " لم يتم انجازها إلا بعد 2008 مما يعبر عن غياب وضوح الرؤية في ما يخص التطبيق الملموس في الحقل الجامعي. والنتيجة التلقائية هي إدامة خضوع منطق نظام "ل م د" لضغوطات وسيطرة الإدارة ولمتطلبات منطق التسيير الكمي لدفعات المتعلمين. وتبين عدة أمثلة أن أعضاء القيادة الجدد (رئيس الشعبة، رئيس الاختصاص، الفرق البيداغوجية...) ليس لها الى حد الآن، إلا وجودا شكليا تحت وصاية الكليات .

فالواقع المعاش يثبت أن هذا النظام بعد عدة سنوات من التطبيق، يبقى بعيدا عن الأهداف المسطرة حيث أن أغلب مسارات التكوين التي تم فتحها، احتفظت بنمطها الأكاديمي المعتاد وتجدر الإشارة كذلك الى انعدام العلاقة بين الجامعة و المؤسسة (université-entreprise)الذي هو مبدأ التكوين بالتناوب

الموص به في إطار نظام "ل م د"، مما يحول دون اقتراح تكوين مهني معين. ويمثل العامل الديمغرافي أكبر معيقات الاصلاح حيث أن الدفعات الهائلة للطلبة الوافدين على الجامعة (مئات الآلاف من الحاصلين على شهادة الباكالوريا كل سنة) يفرض على الأساتذة التمسك بالممارسات البيداغوجية التقليدية التي تتنافى مع الأنشطة الضرورية مثل الوصاية والمرافقة البيداغوجية وتنظيم المتابعة الشخصية للطالب والتدريب داخل المؤسسات الاقتصادية . (Benghebrit,2009: 26)

ب- واقع المقاولاتية بمنظور خريجي التعليم العالي في الجزائر

إن الدراسة الميدانية التي قامت بها هيئة "Global Entrepreuneurship Monitor" حول المقاولاتية في الجزائر، تؤكد ميول الطلبة الجامعيين المتزايد نحو الأنشطة المقاولاتية غير أن بعض المحللين أشاروا الى أن حاملي المشاريع ، الذين قاموا بإنشاء مؤسسات "Start up" خاصة بهم في إطار المسابقة السنوية للمقاولين الشباب سنة 2016 ، أكدوا بالإجماع أن ما قاموا بإنجازه لم يكن نتيجة مسارهم الجامعي وقد سجلت آرائهم ولخصتها (Selmani,2013 :2-8) في النقاط التالية :

* أن المدارس والجامعات الجزائرية لا تبدي أي اهتمام بعالم المقاولاتية، فالمسار الجامعي المتوفر، حسب المبحوثين ، ضيق جدا ولا يكفي لتنمية هذا السلوك وترسيخه بين الطلبة،

* إن المكانة التي أصبح يحتلها مفهوم المقاولاتية في الدول الغربية، يدفع الطلبة الى انتهاج هذا النوع من المبادرات على تحويل معارفهم وكفاءاتهم الى مشاريع استثمارية منتجة للخدمات بينما البرامج الجامعية في الجزائر ليس لها علاقة بمجال المقاولاتية،

* إن التغيرات التي ينبغي إدخالها على النظام التربوي حسب الطلبة تتمثل في ضرورة تنمية روح المبادرة والابتكار بداية من المدرسة الأساسية وتفسير معنى المقاولاتية ودورها في العالم المهني ،

* ضرورة التزام كل المدارس والجامعات باقتراح شعب متخصصة وبيئة حاضنة (incubateur) ،فالجامعة ينبغي حسب رأيهم، أن تكون في مثابة الوسط المهني الذي يهيئ لممارسة المقاولاتية،

* ضرورة أن تتجاوز الجامعة طريقة المسارات الموحدة (cursus standardisés) وأن تمنح للطلبة مزيدا من الوقت الحر يسمح لهم بمتابعة المحاضرات والأحداث حول موضوع المقاولاتية،

*ضرورة إضافة دروس في المانجمنت والتسيير ضمن البرامج والربط بين الدروس النظرية والتطبيقية حتى يمكن للطلبة استيعاب الواقع المقاولاتي في الجزائر.

أما بالنسبة للمحيط السوسيو اقتصادي فإن الطلبة أشاروا بصفة متفاوتة الى بعض العوامل المعيقة تتمثل في : البيروقراطية وغياب أخلاق العمل والالتزام، غياب الدافعية لدى الشباب ونقص المعرفة لديهم إضافة الى عدم الاستقرار الاقتصادي. هذه العوامل كلها قد تتضافر لتجعل المحيط السوسيو اقتصادي غير ملائم للمقاولاتية وهو الأمر الذي أخذته الجامعات في الدول المتقدمة بعين الاعتبار .

خاتمة

من بين النتائج التي أفرزها البحث، يمكن الإشارة الى أن مفهوم المقاولاتية أصبح منتشرا في الدول المتقدمة نظرا لديناميكية المؤسسات المصغرة وقدرتها على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خاصة بعد سياسة تقليص العمل المأجور التي اعتمدتها معظم الدول في العالم. وعليه أصبح من الضروري أن يكون خريجي التعليم العالي حاملين لمشاريع استثمارية متنوعة وقادرين على تجسيدها. واستجابة لهذا الطلب الاجتماعي، دخلت الأنظمة التربوية في الدول الغربية منذ عشريتين، في مرحلة إعادة تحوير محتوى برامجها وتعديلها وفق ما تقتضيه ثقافة المقاولاتية، سواء من ناحية المعارف والكفاءات أو من ناحية الاتجاهات والمواصفات الشخصية مثل القدرة على الإبداع والثقة بالنفس والاستقلالية وروح المبادرة والابتكار وذلك بالاعتماد على بيداغوجيا خاصة من جهة وأجهزة وهياكل مقاولاتية حول الجامعات من جهة أخرى.

و لمسايرة هذه المستجدات واستجابة لمتطلبات المؤسسات المصغرة، تم إدراج اصلاحات على مستوى التعليم العالي في الجزائر وذلك بإدراج نظام "ل م د " الذي كان من المتوقع أن يتوج الطالب عند تخرجه بشهادة تؤهله لإنشاء مؤسسة مصغرة تتكفل الدولة بدعمها ماديا ومعنويا بالمرافقة والتكوين من خلال أجهزة مستحدثة، غير أن الواقع المعاش أثبت أن النظام الجديد، بعد كل هذه السنوات من التطبيق، لا يزال بعيدا عن الأهداف المسطرة، حيث أن أغلب مسارات التكوين احتفظت بنمطها الأكاديمي التقليدي وأن الجامعة لا تزال منفصلة عن عالم المقاولاتية. و من الأسباب الرئيسية حسب المحللين، يمكن الإشارة الى:

* تركيز السلطات المعنية على سياسة تسيير دفعات الطلبة الوافدين بدلا من سياسة التكوين النوعي والاهتمام بالبحث العلمي ،

*عدم توفير مستلزمات هذا النظام المتمثلة في المكتبات، المخابر للأعمال التطبيقية والمشاريع ،

* عذم تفعيل مبدأ الشريك الاجتماعي الذي يلعب دورا حاسما في نجاح هذا النظام والذي توليه الجامعات الأنجلو سكسونية اهتماما بالغا في مرحلة التكوين ،

*ضعف استغلال تكنولوجيات الإعلام الآلي والاتصال الحديثة ونقص المراكز والمساحات الرقمية،

* عدم تأهيل الأساتذة وتكوينهم وفقا لمبادئ النظام الجديد ،

* انعدام شراكة حقيقية بين الجامعة والمؤسسات(université–entreprise) ،

و عليه تبقى حظوظ نجاح النموذج التنموي الجديد المبني على الشراكة بين التعليم العالي و المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة و المصغرة بصفة خاصة ،ضعيفة جدا مما يفسر تعثر التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية والوطنية.

الهوامش

1-Bernoux(P)(1985), La sociologie des organisations, Ed du Seuil, Paris.
2- Billet(J)(2009), Education à l'entrepreneuriat, ESC, Pau, France.
4- Bouzidi(A)(1999), Les années 90 de l'économie algérienne, Ed ENAG, 1999
5- Drucker(p)(1985), Les entrepreneurs, Ed Hachette, Paris.
5- Fayolle(A)(2001), Entrepreneuriat et universités, Rapport d'étude, version définitive,Paris.
6- Fortin(P-A)(2002) , la culture entrepreneuriale, un antidote à la pauvreté, Ed Transcontinental, Montréal.
7- Gaglio(G)(Gaglio), Sociologie de l'innovation, Que sais-je ? Puf, Paris.
8- Kaci (T)(2003), Réflexion sur le système éducatif, Ed Casbah, Alger.
9- Norbert(A)(2000), L'innovation ordinaire , PUF, Paris.
10- Pain (j)(2011), Mondialisation, l'éducation fera la différence, Mens Sena, ed Paris.
11- Surlemont(B)(2008), Former pour entreprendre, Université de Liège, France.
12- Vasper(P)(1993), Le principe d'autonomie et l'éducation ESF, Paris.
Articles et Décrets
13- Benghebrit(N)et Rabahi (z),Le système LMD en Algérie :De l'illusion de la nécessité au choix de l'opportunité, CDRA,2009.
14- Brahim errahmani (A), L'éducation face à la mondialisation, communication, Université de Blida, 2002
15- Dahmani (H) , Le système LMD est d'abord une problématique pédagogique, Liberté , le 17/07/2016.
16- Dourari(A), Hétéronomie du champ du savoir et effondrement du système éducatif en Algérie, Maghreb Emergent, 12/9/2012.
17- Ghallamallah(M), Les TICE comme axe stratégique de la réforme , CREAD, 2006.
18 -Gharbi(S), Les PME/PMI en Algérie, Cahiers du Lab.RII, n°238, 2011.
19 - Gouati(A), Reforme LMD au Maghreb, JHEA/RESA, vol 7,2009.
20 - Kelfaoui(H), l'enseignement professionnel en Algérie, Sociologie et société, Vol 40, n°1, 2008.
21- Leger-Jarinou(c), Enseigner l'esprit d'entreprise à des étudiants, Congres de l'académie de l'entrepreunariat, Lilles nov, 1999
18-Mameri(N), Un rapport met à l'index l'application du LMD, El Watan, 28/06/2011
22 - Rouag(A), Pour une introduction rationnelle pédagogique des TIC dans la formation universitaire, CREAD, n°71, 2005.
23- Selmani(H), l'université Algérienne encourage-t-elle les étudiants à l'entrepreneuriat? El Watan Economie, 2-8/12, 201
24- Tefiani(M), Les pratiques des TICE dans l'enseignement supérieur, CREAD, n° 77, 2006.
25 - Décret exécutif n°04-371 du 21 nov 2004 portant création du diplôme de licence nouveau régime.
26 -Note d'orientation du MERS, portant mise en œuvre de la réforme des enseignements, Janvier 2004.